

المتسابقون نحو التحوّل الرقمي: وَضَع مصر

11 يُمكن لمصر أن تفتح الباب أمام تحقيق تأثير اقتصادي إضافي قدره 139 مليار دولار أمريكي لعام 2030 وذلك من خلال تبني سياسات داعمة
12 تتيح الاستفادة الكاملة من التقنيات الرقمية

الرقمية لتحقيق عوائد اقتصادية. يهدف هذا التقرير الذي أعدته شركة AlphaBeta المتخصصة في الاستراتيجيات الاقتصادية (بتكليف من جوجل) إلى تحديد الوسائل التي يُمكن أن تساعد الاقتصادات الناشئة على الاستفادة إلى أقصى حدود من التقنيات الرقمية لتحقيق مكاسب إيجابية. يركز التقرير على ستة عشرة من الاقتصادات الناشئة المهمة (نطلق عليهم اسم «المتسابقون نحو التحوّل الرقمي»). تضم هذه الاقتصادات الناشئة كلاً من الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، ومصر، وإسرائيل، وكينيا، والمكسيك، ونيجيريا، وبيرو، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا، وروسيا، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا. تستأثر هذه الدول المتسابقة نحو التحوّل الرقمي معاً بما نسبته 13% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتمثل 16% من سكان العالم و 19% من مستخدمي الإنترنت عالمياً.

خُلصّ البحث إلى مجموعة من الرؤى حول الاقتصادات المتسابقة نحو التحوّل الرقمي، والتي تعتبر ذات دلالة لمصر ونهجها في هذا المستند.⁴

برز على الصعيد العالمي اتجاه متزايد نحو التركيز على سياسات التحوّل الرقمي في الاقتصاد والمجتمع والقطاع الحكومي، وقد ساهم ذلك في الانتشار الواسع للإنترنت (حسبما تشير إليه معدلات الاستخدام). فعلى سبيل المثال، نجحت مصر في الفترة من العام 2010 وحتى العام 2018 في تزويد مستخدمين جدد نسبتهم 25% من سكانها بخدمة الإنترنت.¹ ولعل ما أسهم في تحقيق هذا الانتشار الرقمي هو «خطة النطاق العريض الوطنية EMISR» التي أطلقتها الحكومة المصرية عام 2011 وقامت بمراجعتها عام 2014 والتي تضمنت توسيع التغطية الجغرافية لخدمات النطاق العريض وزيادة عدد المشتركين في الخدمات الرقمية.² ومع ذلك، قد يكون توفير الاتصال بالإنترنت غير كافي مستقبلاً للاستفادة قدر الإمكان من التقنيات الرقمية من أجل تحقيق نمو اقتصادي. ومن الممكن أن تحقّق مصر تأثيراً اقتصادياً سنوياً محتملاً (مقارنةً بالعام السابق) يصل إلى 139 مليار دولار بحلول 2030 وذلك حال تبنت سياسات داعمة تسهم في التحوّل الكامل للتقنيات الرقمية.³ ومع بروز الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصادات عقب التأثير الذي أحدثته جائحة كوفيد-19، أصبحت هناك حاجة للاستفادة بشكل أكبر من التقنيات

1. حسب بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

2. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2020) متاح على: http://www.mcit.gov.eg/TeleCommunications/National_Broadband_Plan_eMISR

3. تشير هذه التقديرات إلى قيمة التأثير الاقتصادي التي يُمكن أن تتحقق في حال تم اعتماد 39 طريقة لتطبيق التكنولوجيا تغطي 10 قطاعات وذلك بحلول 2030. تم تحديد حجم التأثير المتوقع بافتراض سيناريو «الرقمنة الشاملة» (رقمنة نسبة 100%). وهذا يعني أن هذه القطاعات العشرة ستحقق قفزات نوعية كبيرة لتصبح هذه القطاعات «رائدة في الرقمنة». وبالرغم من أن سيناريو «التحوّل الكامل إلى الرقمنة» قد يبدو غير منطقي عملياً إلا أن عرضه في هذا السياق مفيد لتقديم إطار لعرض الفرصة بأكملها.

لا تمثل التقديرات إجمالي الناتج المحلي أو حجم السوق (الإيراد)، ولكنها تمثل مزيجاً من التأثيرات الاقتصادية التي تشمل العوائد الإنتاجية، والريادة في الإيرادات، والوفرة في التكلفة. تم تحديد الطرق المقترحة لتطبيق التكنولوجيا حسب القطاع ومصادر القيمة الاقتصادية (مثل تقليل الفاقد في الإنتاج، والعروض المُحسّنة للعملاء) وذلك بعد مراجعة مستفيضة للأدبيات الأكاديمية. تحظى المنهجية المُستخدمة في القياس لكل طريقة من التسع وثلاثين طريقة إلا أن التقديرات يتم التوصل إليها باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية ودراسات الحالة الخاصة بكل دولة. تم استخدام المؤشرات الاقتصادية المستمدة من بيانات المنظمات الدولية كالتنمية الدولية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومكاتب الإحصاء الوطنية في تقديم التقديرات.

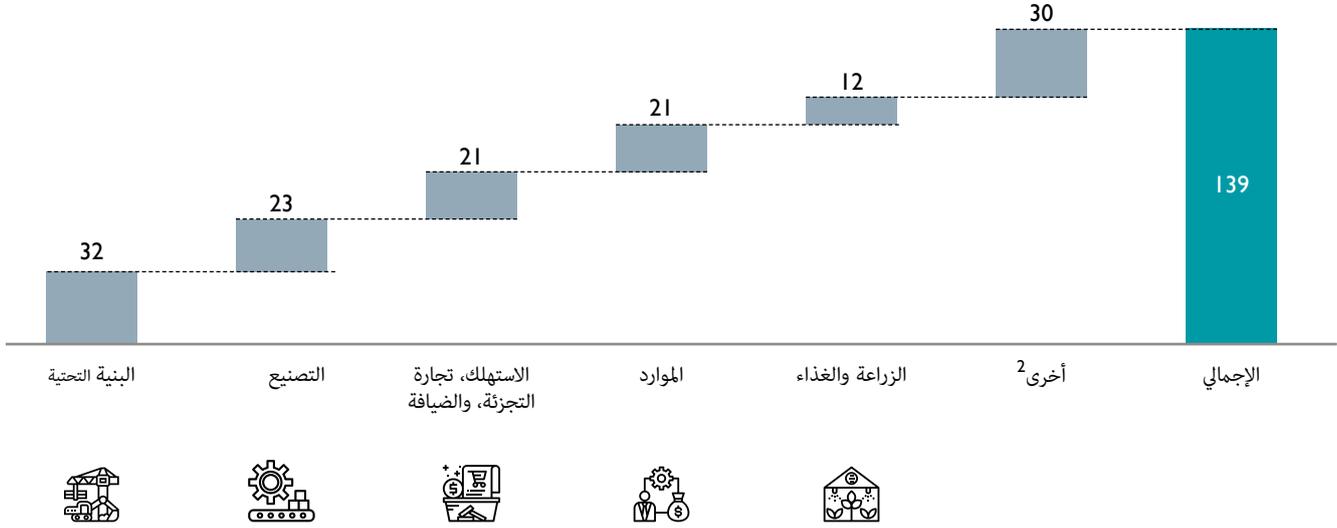
يُمكنكم الاطلاع على المعلومات التفصيلية الخاصة بمصادر البيانات وأساليب التقدير في الملحق المرفق بالتقرير الرئيسي من خلال هذا الرابط

<<https://alphabeta.com/our-research/the-digital-sprinters-capturing-a-us-34-trillion-through-innovative-public-policy/>>

4. تم إعداد هذا البحث بواسطة شركة ALPHABETA لصالح جوجل. جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير مُستمدة من التحليل الذي أجرته شركة ALPHABETA واستعانت فيه بالأبحاث والبيانات والمعلومات سواء المملوكة لها أو المتاحة للعمامة. لم تُقدّم جوجل أي بيانات إضافية لأغراض هذه الدراسة، كما أنها لا تقر أو توافق على أي تقديرات قدمها التقرير.

شكل 1: الجدوى الاقتصادية من التقنيات الرقمية

التأثير الاقتصادي السنوي المتوقع في حالة التحول الشامل للرقمنة

بالمليار دولار، 2030 (تقديرات النطاق الأعلى)¹

1. لا تعكس هذه التقديرات الناتج القومي الإجمالي أو حجم السوق (الإيرادات)، ولكنها تُعَدُّ مقياساً للتأثير الاقتصادي الذي يشمل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، والزيادة الإنتاجية، والوفرة في التكلفة، والاقتصاد في الوقت، والزيادة في الإيرادات، والزيادة في الأجور، والزيادة في الضريبة المُحَصَّلة.

2. أخرى تشمل التعليم والتدريب، والخدمات المالية، والخدمات الحكومية، والصحة، والنقل.

المصدر: تحليل شركة AlphaBeta

شكل 2: سياسات تعزيز القيمة من التقنيات الرقمية

القيادة من القمة



في مصر، كما في معظم الاقتصادات المتسابقة نحو التحول الرقمي، لم ينعكس النمو السريع في انتشار الإنترنت على النمو الاقتصادي.

فعلى مر سنوات، لم يواكب النمو الاقتصادي في مصر مستوى انتشار الإنترنت بها. فعلى سبيل المثال، منذ العام 2013، بلغت نسبة الزيادة السنوية في عدد مستخدمي الإنترنت في مصر 12.2% في حين لم يتجاوز معدل النمو السنوي في الناتج الإجمالي المحلي 4.2%. كما ارتفعت إنتاجية العمالة بمعدل 2.8% سنويًا فقط خلال نفس الفترة.

إذا تم الانتقال من مرحلة الانتشار الرقمي إلى تحقيق نمو اقتصادي، فمن المتوقع أن تُحدِث التقنيات الرقمية أثرًا تحويليًا في التنمية الاقتصادية في مصر.

يُصنّف هذا البحث التقنيات الرقمية التي تنطوي على فرص يُمكن أن تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في ثماني مجموعات. إذا افترضنا أنه تم اعتماد عددًا من طرق تطبيق التكنولوجيا بحيث تغطي المجموعات التكنولوجية الثمانية المشار إليها وتخدم عشرة قطاعات، فإن التأثير الاقتصادي السنوي لهذه التطبيقات قد يصل إلى ما قدره 139 مليار دولار أمريكي في 2030، أي ما يمثل نسبة 55% من الناتج الإجمالي المحلي الحالي (انظر الشكل 1). من المتوقع أن تعود نسبة 47% من العوائد الاقتصادية المحتملة من التقنيات التكنولوجية إلى القطاعات التقليدية المتمثلة في قطاعات الموارد، والبنى التحتية، والزراعة.

تدرج اثنا عشرة أداة مساعدة للسياسات ضمن أربع ركائز استراتيجية أساسية للانتقال من مرحلة الانتشار الرقمي البحث إلى تحقيق النمو الاقتصادي من التقنيات الرقمية.

أسفرت عملية المراجعة الدقيقة لمجموعة من السياسات الرقمية الفعالة والابتكارية عن تحديد عدد من الأدوات المهمة التي تسهم في زيادة فرص النمو الاقتصادي التي تتيحها الرقمنة (انظر الشكل 2).

وبالرغم من أن هذه الأدوات الاثنا عشرة قد لا تكون جميعها قابلة للتطبيق على الواقع المصري، إلا أن هناك عددًا من أدوات السياسات التي ينبغي أخذها في الاعتبار نذكرها فيما يلي.

رافعة السياسة 1:

التعاون مع القطاع الخاص لإبتكار خدمات ومنتجات جديدة

يُمكن للحكومات والقطاع الخاص العمل معًا وتعزيز تبادل الخبرات فيما بينهم من أجل إبتكار منتجات مفيدة للطرفين. من أمثلة هذا التعاون شبكة Masterchain وهي نظام مدفوعات رقمي بتقنية سلاسل الكتل (بلوكشين) معتمد على الإيثريوم حيث تم تطويره من قِبَل البنك المركزي الروسي ويدعمه عدد من أكبر البنوك المحلية في روسيا. يُمكن أن يسهم هذا النظام في خفض تكاليف التشغيل للبنوك المشاركة وتعزيز أمن القطاع المصرفي في روسيا من خلال الاحتفاظ بقواعد البيانات الرقمية لسجلات المعاملات.⁶ وبالرغم من أن مثل هذه الشراكات قد تكون مفيدة بشكل كبير للطرفين إلا أنها قد تكون صعبة التنفيذ أيضًا. في الكثير من الاقتصادات الناهضة، تفتقر الحكومات إلى ثقافة تشجيع التعاون مع القطاع الخاص. للتغلب على هذه التحديات، يجب الالتزام بوضع مبادئ توجيهية واضحة للتعاون وتجنب التقييد بموردين بعينهم عند شراء السلع والخدمات.

رافعة السياسة 2:

إعادة توظيف البنية التحتية الحالية لدعم الوصول الرقمي

مُمكن إعادة توظيف البنية التحتية العامة لتوفير الاتصال بالإنترنت للمجموعات التي تعاني حرمانًا. يتطلب ذلك وجود شبكة من البنية التحتية العامة (مباني عامة، ومواصلات، ومرافق، وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات) يمكن تسخيرها لإتاحة الوصول إلى الإنترنت. في رومانيا على سبيل المثال، تم إطلاق برنامج "Biblionet" وهو برنامج وطني يهدف إلى سد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في جودة اتصال النطاق العريض، حيث أتاح البرنامج توفير أجهزة كمبيوتر وبرمجيات ودعم تقني لمكتبات عامة عددها 2280 مكتبة تغطي نطاق جغرافي واسع وتتمتع ببنية تحتية راسخة.⁷

رافعة السياسة 3:

إجراء الدورات التدريبية المُوجَّهة والبرامج الاجتماعية والسلوكية الداعمة للتحول الرقمي

يُمكن أن تسهم مبادرات التدريب في إطلاع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدًا على التقنيات الرقمية الحديثة المرتبطة بالقطاعات التي يعملون فيها، وتنمية مهاراتهم لدعم التحول الرقمي. يُمكن تنظيم هذه الدورات التدريبية بالشراكة مع مزودي الحلول. فعلى سبيل المثال، تستهدف شركة "Gapura Digital" - وهي شركة تُدعمها جوجل - تدريب نحو 1.47 مليون شخص من العاملين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في إندونيسيا لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من المنصات الرقمية كقنوات التسويق الرقمي لتوسيع أعمالهم.⁸ ومن أمثلة هذه البرامج أيضًا برنامج Digilyft Kickstart في دولة السويد، الذي هدف إلى تمكين الشركات الصناعية من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية من خلال رفع الوعي، وهو يثبت إمكانية تنفيذ مثل هذه المبادرات بالتعاون المشترك بين الحكومات والكيانات الصناعية.⁹

يُرجى المتابعة في الصفحة 4

5. حسب بيانات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

6. World Bank (2018), "Competing in the Digital Age Policy Implications for the Russian Federation".

7. <http://documents.worldbank.org/curated/en/860291539115402187/pdf/Competing-in-the-Digital-Age-Policy-Implications-for-the-Russian-Federation-Russia-Digital-Economy-Report.pdf>

8. European Union (2018) "Biblionet", Shaping Europe's digital future - Projects.

9. Google (2020), "Gapura Digital", 2020. متاح على: <https://gapuradigital.withgoogle.com/stories>

Readie and Nesta (2018), Delivering Digital Skills - A guide to preparing the workforce for an inclusive digital economy.

https://media.nesta.org.uk/documents/Readie_Digital_Skills_booklet_online.pdf

وبالرغم من أن هذه الأدوات الاثنتا عشرة قد لا تكون جميعها قابلة للتطبيق على الواقع المصري، إلا أن هناك عددًا من أدوات السياسات التي ينبغي أخذها في الاعتبار نذكرها فيما يلي.

رافعة السياسة 4:

تعزيز الحوسبة السحابية لتحقيق عوائد في القطاع الحكومي ناتجة عن زيادة الكفاءة

تُعتبر التقنية السحابية -ولا سيما التخزين السحابي والحوسبة السحابية- من التقنيات التمكينية التي يُمكن استخدامها في تطبيقات مختلفة. إن توظيف الحوسبة السحابية في جميع القطاعات الحكومية يُمكن أن يسهم في تحقيق عوائد كبيرة نتيجة لزيادة الكفاءة، فضلاً عن تحقيق وفرة في تكاليف ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع الحكومي. فعلى سبيل المثال، شرعت الحكومة المصرية في عام 2014 في العمل على استراتيجية السحابة الحكومية (EG-Cloud) والتي تهدف إلى دعم الجهات الحكومية لتقديم خدمات سريعة وموثوقة بها.¹⁰

رافعة السياسة 5:

تأسيس بنية تحتية رقمية مستدامة مع الأخذ في الاعتبار قابليتها للتحديث والتشغيل البيئي

في العصر التكنولوجي سريع التطور الذي نعيشه، غالبًا ما نواجه تحديات عندما نتقيد في بناء البنية التحتية الرقمية بتكنولوجيا معينة حيث قد ينتهي الأمر بهذه التكنولوجيا إلى أن تصبح متقادمة مستقبلًا. وبالمثل، عندما نتقيد في بناء البنية التحتية الرقمية بمزودين معينين، فإن هذا قد يسبب مشاكل في التشغيل البيئي وهو ما يترتب عليه الحاجة إلى التجزئة، ويتسبب في ارتفاع تكاليف المعاملات، ويفضي إلى مشاكل في المنافسة. تغلبت الهند على ذلك وحققت نجاحًا كبيرًا بإمكانها من تطوير واجهة دفع موحدة (UPI) تسهل المعاملات بين البنوك. تتيح بوابة الدفع للعملاء من بنوك مختلفة تحويل الأموال بين الحسابات بكل سلاسة.



رافعة السياسة 6:

تشجيع اقتصاد المشاركة في القطاعات غير الخدمية

يُمكن أن تسهم التقنيات الرقمية كتقنية «إنترنت الأشياء» في تيسير مشاركة الأصول الثابتة (مثل المعدات والمخازن) مما يسهم في خفض التكاليف الثابتة عبر تحويلها إلى تكاليف متغيرة باستمرار. وبشبه الواقع إلى أن معظم الابتكارات في هذا الإطار تتعلق بقطاع الخدمات (مشاركة السيارات، ومشاركة العقارات) مع إسهام محدود في القطاعات التقليدية كقطاعات الصناعة والزراعة. من أمثلة الشركات التي تدعم هذا الاتجاه شركة Hello Tractor التي تعمل كحلقة وصل بين المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين هم بحاجة إلى استئجار جرارات وبين أصحاب هذه الجرارات، مع توفير مستوى تأمين على الجرارات من خلال خاصية تتبع الأصول والمراقبة عن بُعد.¹¹

رافعة السياسة 7:

تعظيم الاستفادة من الأدوات السلوكية لتعزيز التحول الرقمي وتحسين الاستخدام

تستخدم الحكومات حول العالم التقنيات السلوكية في تواصلها الرقمي مع الأفراد للتأثير في السلوك وتعزيز التحول الرقمي. إحدى الاستراتيجيات الناجحة في هذا الصدد هي استخدام مجموعات الأقران لتغيير السلوك. في عام 2016، استخدم بنك HSBC محفزات معينة اعتمدت على توظيف مجموعات الأقران لتشجيع العملاء على تنمية عادات الادخار وترشيد الإنفاق،¹² حيث تم تطوير تطبيق مخصص يخبر العملاء بحجم إنفاقهم وادخارهم مقارنة بالعملاء الآخرين في نفس فئة الدخل. وعلى نحو مماثل، تم استخدام تقنيات مشابهة من قِبل شركات الطاقة بهدف ترشيد الاستهلاك. لضمان نجاح توظيف مثل هذه التقنيات، يجب الإلمام الشامل بالعمليات والتحيزات التي تؤثر على المستخدمين النهائيين عند اتخاذ قراراتهم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدراسات الاستطلاعية والمراجعات الشاملة.

10. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2014)، «استراتيجية الحوسبة السحابية المصرية (EG-Cloud)» متاح على: http://www.mci.gov.eg/Publication/Publication_Summary/856

11. موقع Hello Tractor - متاح من خلال الرابط التالي: <https://www.hellotractor.com/about-us>

12. "The Thinking Brand (2016)، "HSBC #Nudge Campaign"، حملة التغيير بالأرقام، متاح على: <https://thethinkingbrand.wordpress.com/2016/10/31/hsbc-nudge-campaign>

لمزيد من التفاصيل حول هذا البحث، يُرجى الاطلاع على التقرير الكامل من خلال هذا الرابط:

<https://alphabeta.com/our-research/the-digital-sprinters-capturing-a-us34-trillion-through-innovative-public-policy/>

Prepared by AlphaBeta

alphaBeta
strategy x economics

SINGAPORE

Level 4, 1 Upper Circular Road

Singapore, 058400

Tel: +65 6443 6480

Singapore@alphabeta.com